

لقاعدة النظام الاجتماعية . أي بهدف التقليل ، ما أمكن ، من الطابع العشوائي الذي يفرضه الملك ، كوجهه وموازن بين اجنحة السلطة ، في تحديد الوجهة السياسية للبلاد ، الامر الذي يجعل طموحات التل مهددة فعلا بالسقوط في الظلام ، بمجرد ان يطرا اي تناقض مع الملك ، ونذهب « الإرادة الملكية السامية » للبحث عن رجل منفذ ، أكثر طواعية ، ليصعد مجددا الى النور (٦) .

وكما نعرف ، فان هذا المشروع لم ير النور قط، وبوسعنا ان نتصور ان ما طوى اطروحة الاحزاب ، هو بالذات الهاجس الذي كان يتخوف منه وصفي التل : « الإرادة الملكية السامية » التي لا يمكن ان تتوافق دوما وابدأ مع منظور وصفي التل السياسي وبرنامجه، نفوذ القوى والفئات الأخرى في قاعدة النظام ، خضوع النظام لضغوط التحولات الجماهيرية في المنطقة العربية وانعكاساتها على البلاد ، مما يتطلب الانحناء للعواصف السياسية ، لا مجابتهها . ان ما يمكن اضافته ، هو ان القوى والشرائح التي أطلق وصفي التل شهيتها بحكومته الأولى « حكومة الشباب » من أجل حصص أكبر في السلطة ، ومن أجل اقرار نهج مؤات لمصالحها ، كانت **جنينية سياسيا** ، ولم تجد الفرصة لتميز نفسها بشكل أكثر نضجا ، كنها لم تجد الشجاعة لتقدم رموزا أخرى بقوة شكمية رمزها الأول وصلافته . وبكلمة أخرى لم تع ، هذه الفئات والشرائح مصالحها كليا بصورة أكثر تجانسا وتمايزا بما يكفل لها طرح نفسها كقوة سياسية بحسب حسابها . ولعل أكثر محاولاتها هذه نموذجية ، نجده في السؤال الخجول الذي قدمته مجلة « الاثنين » في منتصف الستينات عن غياب السياسيين الشباب في الحكومات المتعاقبة على البلاد .

[٤]

ان التعديل والتفخيخ الذي اجراه وصفي التل ، بطرحه مشروع التنظيم السياسي الموحد بدلا من اطروحة الاحزاب المتعددة ، لم يكن مجرد تكيف مع ظروف ما بعد معارك ايلول ، وان كان الاتحاد الوطني قد حمل في بنيته التنظيمية والسياسية ملامح هذه الظروف . ولذلك يمكن ان نلاحظ ان الانقسام العمودي الذي شق المجتمع ، بصورة اقليمية ، وانعكاس هذا الانقسام على قاعدة النظام الاجتماعية ، كان يعبر بهذه الدرجة او تلك عن تناقضات طبقية ، وتناقضات في المصالح بين الشرائح التي تنتمي الى ذات الطبقة . والذي له صلة بتفاوت التطور بين سكان الضفتين ، وتوزع ادوارهما الانتاجية . ذلك ان قاعدة النظام الاجتماعية والمكونة من تحالف طبقي بين البرجوازية الكبيرة (ذات الصبغة التجارية الغالبة) والملاك العقاريين والبرجوازية الادارية (البيروقراطية) في الدولة والجيش والزعامات العشائرية ، قد انقسمت ، في فترة تنامي الصراع بين النظام والمقاومة ، على نفسها . واتخذ هذا الانقسام دلالاته السياسية الواضحة في عدم اتفاق اطراف النظام على نمط المجابهة مع المقاومة . وكان ثمة خياران امام النظام ، مجابهة أردنية سياسية مع المقاومة ، تكون جزءا من المجابهة السياسية العربية من أجل الوصول الى تسوية بعيد مبادرة روجرز ، أم مجابهة مسلحة لا تنتظر التسوية . بل تكون التصفية خطوة على طريقها . وهكذا فان قاعدة النظام انقسمت على ارضية التسوية بين هذين النمطين من المواجهة (٧) . لقد أخذ هذا الانقسام طابعه الغياني الملموس في الايام الأخيرة من حكومة عبدالمنعم الرفاعي ، التي شهدت تصعبا منظما للتوتر في عمان ، وتحركات عسكرية شاملة حول محاور العاصمة . وأخيرا اقالة حكومة الرفاعي وقيام الحكومة العسكرية ، التي عبرت عن تغلب الاطراف المتشددة في النظام باتجاه حسم الصراع مع المقاومة عسكريا .

[٥]

ان هذا الانقسام ، الذي أخذ شكلا اقليميا ، له مقدماته بظهور تناقضات ما بين جناحي